



سوق العراق للأوراق المالية
IRAQ STOCK EXCHANGE

سوق العراق للأوراق المالية

العدد : ٧٤٨
التاريخ : ٢٠٢١ / ٤ / ١١

إلى/شركات الوساطة بالأوراق المالية

م/أطلق أسهم شركة مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل - أسهم الزيادة

نهديكم اطيب تحياتنا...

إنتهت عملية إدراج وإيداع أسهم زيادة رأسمال شركة مصرف المستشار الاسلامي ، البالغة (50,000,000,000) سهم استناداً للمادة (55/أولاً) من قانون الشركات تنفيذاً لقرار الهيئة العامة للشركة المنعقدة بتاريخ 2020/10/27 زيادة رأس مال الشركة من (150) مليار سهم الى (200) مليار سهم.

ستكون الاسهم قابله للتداول إعتباراً من جلسة يوم الاثنين الموافق 2021/4/12 .

مع التقدير .

المدير التنفيذي
طه احمد عبد السلام
٢٠٢١ / ٤ / ١١



نسخة منه :

- هيئة الأوراق المالية ... مع التقدير .
- شركة مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل إشارة الى قرار الهيئة العامة ومصادقة دائرة تسجيل الشركات بالرقم 4034 في 2021/2/4 ... مع التقدير .
- قسم الانظمة الالكترونية لاجراء اللازم ... مع التقدير .
- قسم العمليات ورقابة التداول لاجراء اللازم ... مع التقدير .
- مركز الايداع ... مع التقدير .
- قسم العلاقات العامة للمتابعة ... مع التقدير .
- الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية وصفحة السوق على Facebook .

المسؤولية القانونية استناداً الى قانون (74) لسنة 2004.

((ينظم سوق العراق للأوراق المالية التعامل بأسهم الشركات المساهمة العراقية المدرجة والمسجلة في مركز الإيداع العراقي ، من خلال شركات الوساطة العراقية المرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية)) .

رؤى

بسم الله الرحمن الرحيم

عقد تأسيس

شركة مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل / مساهمة خاصة

المادة الاولى :-

اسم الشركة :- شركة مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار و التمويل .

المادة الثانية :-

١. مركز الشركة :- بغداد - الكرادة - عرصات الهندية (مقابل جامع الخضير) .

٢. لها الحق بفتح الفروع داخل العراق وخارجة بموجب خطة سنوية للشركة بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي كذلك لها الحق بنقل الفرع الرئيسي او أي فرع من فروعها او غلق او دمج أي فرع بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي .

المادة الثالثة :- غرض الشركة وطبيعة عملها ونشاطها :

يهدف المصرف الذي تقيمه وزارة التجارة والمصارف والمصارف المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للاستثمار في تنمية الاقتصاد الوطني قدر امكانيته المتاحة وهو لهذا الغرض يمارس بحسابه او حساب غيره في داخل العراق وخارجة جميع اوجه النشاط المصرفي المعروفة والمستحدثة وجميع العمال المصرفية والاستثمارية المختلفة الاسلامية وبما لايتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية والمعايير الدولية الاسلامية الشرعية والمحاسبية وقانوني البنك المركزي العراقي والمصارف الاسلامية النافذين والتعليمات الصادرة بموجبه وله في سبيل ذلك ممارسة النشاطات التالية :-

١. استلام ودائع نقدية (في شكل ودائع تحت الطلب او ودائع لأجل او ودائع مقيدة او غير مقيدة او أنواع أخرى من الودائع) او أي أموال أخرى مستحقة السداد بدون فائدة وفقاً لأحكام الشريعة

- الاسلامية والمعايير الدولية الاسلامية والشرعية وقانون المصارف الاسلامية النافذة والتعليمات الصادرة بموجبها.
٢. أن يلتزم بتشغيل وتوظيف واستثمار مبالغ الودائع المودوعة لديه بموجب عقد وكالة مقابل اجر محدد فقط او اخذ اجر محدد زائدا حصة من الربح المحقق عن عملية الاستثمار في حال زيادته عن حد معين يذكر في العقد مسبقا وان يتم التصرف بأموال المودعين حسبما متفق عليه عند الايداع وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية والمعايير الشرعية والمحاسبية الاسلامية والمعايير الدولية .
٣. تأسيس محافظ استثمارية وصناديق استثمارية واصدار صكوك مقارضة مشتركة او صكوك مقارضة مخصصة وفقاً لما يحدده البنك المركزي العراقي .
٤. إنشاء صناديق التأمين والتأمينات لصالح المصرف او المتعاملين معه في مختلف المجالات .
٥. قبول الاوراق التجارية والمالية لحفظها وتحصل الحقوق المترتبة عليها لأصحابها ودفع تحصل الصكوك وأوامر وأذونات الصرف ما لم تكن متضمنة فوائد او تخالف أحكام .
٦. تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحويل للنقد والاوراق المالية واوامر وأدوات الدفع (بما في ذلك الصكوك وبطاقات الائتمان) والخصم والمدفوعات الأخرى والشيكات السياحية والحوالات المصرفية والتحويلات السلكية والمبالغ المدينة والدائنة المرخص بها سلفاً وكذلك تقديم خدمات كمدير حافظ للأوراق او كمستشار مالي او كوكيل استشاري مالي مع مراعاة قانون البنك المركزي العراقي وقانون المصارف الاسلامية ونظام الدفع الالكتروني النافذ والتعليمات الصادرة بموجبها وبما لا يخالف أحكام الشريعة الاسلامية والمعايير الدولية الشرعية والمحاسبية .
٧. حفظ وأدارة الاشياء الثمينة بما فيها الاوراق المالية وتقديم حفظ الامانات وبما لا يخالف أحكام الشريعة الاسلامية والمعايير الشرعية الدولية وقانون المصارف النافذ والتعليمات الصادرة بموجبها .
٨. ان يقوم بالبحوث والدراسات المتعلقة بأنشاء المشروعات ودارسات الجدوى الاقتصادية وتوظيف آخرين لها النشاط ، كما يقوم

بالدراسات الخاصة لحساب زبائنه وتقديم المعلومات الاستشارية لهم .

٩. ان يشارك المصرف في اتحاد المصارف الاسلامية في كافة أرجاء المعمورة .

١٠. تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستجارها بما في ذلك استصلاح الاراضي المملوكة والمستأجرة وأعدادها للزراعة والصناعة والسياحة والاسكان بعد الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي ونقل ملكية العقار حال الانتهاء من الغرض الذي انشأت من اجله .

١١. تأسيس الشركات او المساهمة فيها في مختلف المجالات المكملية لأوجه نشاطات والمساهمة في الشركات القائمة ذات النشاط غير المحرم شرعاً بموافقة البنك المركزي العراقي وبما لا يزيد على النسبة التي يحددها البنك من رأس مال المصرف او احتياظه .

١٢. المساهمة في رؤوس أموال المصارف الاسلامية المجازة داخل العراق وخارجة بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي .

١٣. لا يجوز التعامل بالفائدة المصرفية اخذاً وعطاءً .

١٤. لا يجوز الاستثمار او التمويل أي سلعة او مشروع لا تبيحه الشريعة الاسلامية .

١٥. لا يجوز تمويل عمليات السمسرة بالمشاريع العقارية .

١٦. لا يجوز تعدي قيمة الممتلكات الثابتة المعدة لاستعمال نسبة (٣٠٪) من صافي أمواله الخاصة الاساسية ولا تتجاوز نسبة استثماراته في الممتلكات الثابتة بما فيها النسبة المذكورة اعلا (٥٠٪) من القيمة محفظته الاستثمارية .

١٧. على المصرف تعيين هيئة شرعية من قبل الهيئة العامة للمصرف بما لا يقل عن (٥) أعضاء بينهم (٣) من ذوي الخبرة في الفقه الاسلامي وأصوله و(٢) منهم في الاقل من ذوي الخبرة و الاختصاص في الاعمال المصرفية القانونية والمالية ولا يجوز حل الهيئة الشرعية او أعفاء أي عضو فيها الا بقرار مسبب من مجلس إدارة المصرف باغلبية ثلثي الأعضاء وموافقة الهيئة العامة للمصرف .

المادة الرابعة :- رأس مال الشركة :

رأس مال الشركة (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) منتان مليار دينار عراقي
مقسم الى (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) منتان سهم قيمة السهم الواحد دينار
واحد

المادة الخامسة :- مجلس الادارة :

١. أعضاء مجلس إدارة المصرف : تنتخبهم الهيئة العامة لشركة
مصرف المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل / وعددهم خمسة
أصليين وخمسة احتياطيون وان يتم اختيارهم بالطريقة والنسب المقررة
لأختيار الاعضاء الاصليين
٢. مع مراعاة توفير الشروط القانونية في عضوية مجلس الادارة
المذكور في قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ والتعليمات
الصادرة بموجب قانون الشركات رقم (٢١) والتعليمات الصادرة
بموجبة وقانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ وأسس وضوابط
والتعليمات البنوك الاسلامية .


القائم بالتعديل

وكيل محامي التسجيل

يسرى عماد الياسري

٠٧٧١٧٤٦٨٥٦٥

